

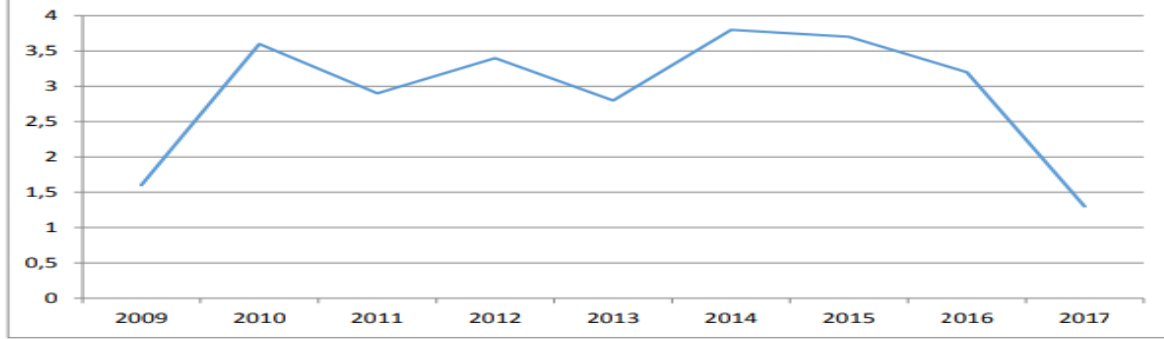
المحاضرة الخامسة: التمويل غير التقليدي في الجزائر

لقد كان لتهاوي أسعار النفط عدة تأثيرات على المؤشرات النقدية والمالية والتجارية وحتى الاجتماعية، مما ألزم على الجزائر البحثي آليات تمويل جديدة غير تقليدية لتمويل احتياجات الدولة الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، وكذا لتمويل النشاط الاقتصادي للدولة،

أولاً- الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى اعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر:

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعدادات الميزانية، حيث بلغ سعر البترول 45 دولار للبرميل الواحد وهو أقل من السعر المرجعي المحدد بـ 50 دولار سنة 2016.
- ضعف إجمالي الناتج المحلي الناتج عن انخفاض الإيرادات البترولية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01) : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية



المصدر: بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 14.

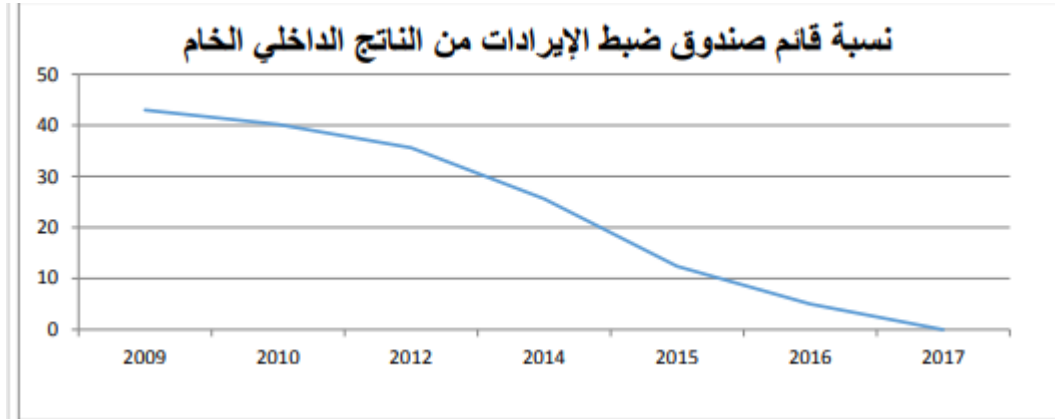
- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو،
- تفادي تخفيض قيمة العملة الوطنية في دورها كأداة تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمة المالية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها في تسيير الأجور، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية... الخ.
- العجز المستمر في رصيد الميزانية، وهذا ما يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) : تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2009-2017) مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2020	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة	713,1-	178,2-	95,1-	-758,6	-151,2	-1 257,3	-2 553,2	-2 341,4	-2131,41

- التآكل الكلي لصندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

المحاضرة الخامسة: التمويل غير التقليدي في الجزائر



- تآكل احتياطي الصرف الجزائري: انظر الجدول الموالي

2017	2016	2015	2014	2013	2020	2011	2010	2009	تآكل احتياطي الصرف
97.33	114,1	144,1	178,94	194,012	190,661	182,22	162,22	147.2	

- ضعف السيولة النقدية في البنوك التجارية:

الجدول رقم (04): تطور السيولة النقدية في البنوك (مليار دينار) خلال الفترة (2017-2009)

2017	2016	2015	2014	2013	2020	2011	2010	2009	السنوات
512	821	1833	2731	2876.26	2692.99	2845.10	2549.71	2098.6	السيولة المصرفية

ثانيا- تعريف التمويل غير تقليدي : هو لجوء الحكومة الجزائرية إلى البنك المركزي لتمويل العجز في الخزينة العمومية وتغطية احتياجات موازنة الدولة أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي، وهو حل استثنائي؛ وفقا لوجهة نظرها. لكن ذلك الحل لم يكن حال جزائريا صرفا باعتبار أن بعض الدول استعانت به في الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008. نذكر منها على سبيل المثال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وانجلترا والاتحاد الأوروبي.

في الجزائر فلقد جاء القانون 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 المتعلق للنقد والقرض، يشرح التمويل غير التقليدي من خلال مادته الوحيدة رقم 45 مكرر، إذ تنص على أن: " بغض النظر عن الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر والإصلاحات المصاحبة له - ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء، مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة..." (وهذا بعد أن كان يمولها تقليديا بفتح لها حساب جاري على المكشوف، لمدة 821 يوم متتالية أو غير متتالية خلال سنة تقويمية وفي حدود 10 % من إجمالي الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، حيث تتم هذه العملية في شكل إصدار نقدي أي طبع أوراق مالية جديدة موجهة خصيصا لتمويل احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار

المحاضرة الخامسة: التمويل غير التقليدي في الجزائر

ثالثا- الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق آلية التمويل الغير تقليدي: كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات وتجنباً لاستدانة الخارجية لجأت الجزائر إلى عدة آليات وإجراءات تتمثل فيما يلي:

• تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8%؛ • تخفيض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3.5%؛

• **القرض السندي :** القرض السندي هو القرض الوطني للنمو القفطادي بمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدل فائدة محددة طبقاً لفترة السداد. مدة سداد ثلاث سنوات بسعر فائدة 5% و مدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5%. تم إطلاقه يوم 17 أفريل 2016، و انقضت آجاله ي 16 أكتوبر، و سمح بتحصيل 568 مليار دينار، وهي حصيلة جد متواضعة،

بالإضافة إلى إجراء العديد من التدابير الأخرى كرفع بعض أنواع الضرائب وتشجيع المنتج المحلي.

رابعا- أهداف سياسة التمويل الغير التقليدي: يهدف من التمويل غير تقليدي في الجزائر إلى:

- تجنب الاستدانة الخارجية؛
- تجنب تعطل مشاريع التنمية ودعم صندوق الوطني للاستثمار؛
- ضمان تغطية نفقات الدولة الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية؛
- تغطية احتياجات الخزينة بتمويل العجز الموازي؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي.

خامسا- آثار التمويل غير التقليدي على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

خلف اتخاذ الدولة الجزائرية لهذا القرار العديد من الآثار الاقتصادية والمالية نذكر منها:

- تآكل احتياطي الصرف؛ - زيادة في حجم السيولة البنكية بدون مقابلات حقيقية مما يساهم في زيادة معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري؛
- انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية؛
- انخفاض الإنفاق الحكومي؛
- ارتفاع معدلات التضخم
- ضبط ميزانية الدولة من خلال خفض النفقات و رفع الإيرادات ؛
- تطهير السياسة النقدية للدولة من خلال التوجه نحو سوق الأوراق المالية للتمويل.

ويبقى الحل هو ترشيد النفقات بالإضافة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة وحقيقية عوضاً عن طباعة النقود